

القضية الكشميرية



كشمير هي المنطقة الجغرافية الواقعة ما بين (الهند) و(باكستان) و(الصين) في شمال شرق آسيا. وتاريخياً، تعرف كشمير بأنها المنطقة السهلة في جنوب (جبال الهمالايا) من الجهة الغربية. وتتمتع (كشمير) بموقع استراتيجي بين (آسيا الوسطى) وجنوب آسيا؛ حيث تحدها (أفغانستان) من الجهة الشمالية الغربية، و(تركستان الشرقية) من الشمال، ومنطقة (التيب) من الشرق، ومن الجنوب كل من محافظة (هيماتال برادش) ومنطقة (البنجاب) الهنديتين، ومن الغرب إقليم (البنجاب) و(سرحد) ال(باكستان)يان. وتبلغ مساحتها الكلية (86023) ميلاً مربعاً، يقسمها خط وقف إطلاق النار لعام (1949م) (الذي يطلق عليه اليوم خط الهدنة، وفقاً لاتفاقية سملا لعام (1972م)، حيث إن (32358) ميلاً مربعاً منها، يشمل الجزء المحرر ويُسمى ولاية (جامو) و(كشمير الحرة)، و(53665) ميلاً مربعاً منها تحت الاحتلال الهندوسي ويطلق عليها ولاية (جامو) و(كشمير المحتلة). تشتهر (كشمير) على امتداد العالم بجمالها الأخاذ.

وتعتبر (شرينجار) العاصمة الصيفية لولاية (جامو وكشمير)، ويقال إن الإمبراطور (أشوكا) (232 - 72 ق.م) هو الذي قام ببنائها، ويتدفق (نهر الجهيلم) عبر وسط (شرينجار)، وفوقه تسعة جسور، تربط الجزأين. وتمتد (كشمير) على ارتفاع يتراوح بين (2000 - 6000) متر فوق سطح البحر، وتقسّم طبيعياً كما يلي: - يتشكل قلب المنطقة من (وادي كشمير) الطويل، الذي يمتد بعيداً نحو الشمال من (وادي الأندوس). - إلى الشرق، تقع (كراكوروم) المتاخمة للصين مع قمة الجبل المعروفة بقمة K2. - وفي الطرف الشرقي، تقع هضاب مجلدة (أكساي شين) المرتفعة، في (جبال لاداك). يبلغ عدد سكان (كشمير) في الوقت الراهن (10 ملايين) نسمة، وهم يعيشون في الأودية (وادي كشمير)، و(جامو)، ومنطقة (بونش) و(مدينة سريناغار)، ويعتقد (77%) منهم الدين الإسلامي. و(كشمير) منطقة زراعية ينبت فيها القمح والذرة والأرز، وفيها أيضاً مصانع كيميائية، وأخرى لإنتاج الورق، وصناعات زراعية غذائية، وأخرى لإنتاج السجاد ومشاعل للفضة. ولقد شهدت السياحة حركة ناشطة في الثمانينيات، إلا أن الوضع السياسي غير المستقر ما لبث أن حدّ من تدفق السياح والمستثمرين.

أهم المعالم والمناطق

تكونت (كشمير) وقت تقسيم شبه القارة الهندية من خمس مناطق هي: (وادي كشمير)، (جامو)، (لاداخ)، (بونش)، و(بلتستان) و(جلجت). وبعد عام (1947م) سيطرت (الهند) على (جامو) ومنطقة (لاداخ)، وبعض الأجزاء من مقاطعتي (بونش) و(ميربور) و(وادي كشمير) -أخصب المناطق وأغناها-، في حين بسطت (باكستان) سيطرتها على ما يسمى الآن بـ(كشمير الحرة) وهي مناطق (بونش الغربية) و(مظفر آباد) وأجزاء من (ميربور) و(بلتستان). واتخذت (الهند) من مدينة (شرينجار) عاصمة صيفية للإقليم ومن مدينة (جامو) عاصمة شتوية له، في حين أطلقت (باكستان) على المناطق التي تسيطر عليها (آزادي كشمير) أي (كشمير الحرة) وعاصمتها (مظفر آباد).

***القمة الجبلية في (كشمير):** تغطي (كشمير) (10) سلاسل من الجبال المتوازية أهمها من الشمال إلى الجنوب هي:

- (1) (سلاسل جبال الكراكورم) وهي جبال متصلة بـ(جبال الهندكوش) في (أفغانستان)، وفيها (قمة K2) ثاني أعلى قمة في العالم، فيها معايير رئيسية هامة مثل (معبر كراكورم) الذي يربط (لاداك) بـ(التبت)، ومشهورة بمنطقة (ساشان) الجليدية، ثاني أبرد مكان بعد سيبيريا وأعلى قمة حربية في العالم.
- (2) (سلاسل جبال لاداك) وتقع في جنوب الكراكورم وموازية لها، تبدأ عند (معبر شوياط) الذي يصل (لاداك) بـ(بلدستان).

- 3) (سلاسل جبال زانسكرار) التي تقطع وادي (نهر الإندوز) في (كشمير)، تمنع الرياح الجنوبية الغربية من الوصول إلى الوادي فتجعله معتدل الحرارة طوال العام، وهو أمر ليس بالمعتاد في جو (كشمير).
- 4) (سلاسل جبال الهيمالايا) تمتد من الجزء الغربي من الحدود الشمالية للهند، وفيها (معبّر الزوجي) الذي يربط الوادي بـ (لاداكيا) وهي سلاسل جبلية ممتدة ومتفرعة على مساحات شاسعة.
- 5) (سلاسل جبال البربانجال): هي السلاسل التي تقع في أقصى الجنوب، تقطع وادي (كشمير)، وفيها (معبّر البرمولا) الذي يربط (جامو) بشمال (وادي كشمير).. و(معبّر بانها) أعلى المعابر الجبلية على قممها الثلجية. يوجد أيضاً عدد من الجبال البركانية التي تسببت في الزلازل المدمرة في تاريخ (كشمير)؛ حيث شهدت (كشمير) (12) زلزالاً مدمراً كان آخرها عام (1885م).. مثل (جبل سيومجي) (1860) متراً شمال (هندورا) وقمة (الكاريوا) التي تقع في (فالجم)، وتتمتع هذه المنطقة جيولوجياً بأنواع عديدة من الصخور والمعادن.

***المدن الكشميرية أرض (كشمير) المعروفة بهذا الاسم هي ولاية (جامو وكشمير)، حدودها مع (باكستان) و(طاجكستان) و(أفغانستان) و(الصين)، وتقسم (كشمير) إلى 5 مناطق رئيسية هي:**

- (لاداكيا): كبرى هذه المناطق حيث تصل مساحتها إلى (5900) كم²، تقع في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية للولاية، يصفها الجغرافيون بأنها من أجمل بقاع الأرض، ويطلق عليها (التبت الصغيرة) لثقافتها المشابهة للتبت، كانت في الماضي محطة لتجارة الحرير، سكانها قليلون يعيشون الحياة البدوية ومعظمهم من البوذيين، بالإضافة إلى بعض مسلمي الشيعة الذين يسكنون منطقتهم تسمى (كارجال).

- (جامو): هي المنطقة الجنوبية الغربية للولاية، مدينتها الأساسية أيضاً اسمها (جامو)، ويقطن بها أغلبية هندوسية، وأقلية مسلمة وقليل من السيخ حسب الإحصائيات الهندية.

- (جلجيت):

منطقة استراتيجية عند حدود (باكستان) الشمالية الغربية و(أفغانستان) و(طاجكستان)، وهي منطقة جبلية تسكنها الطائفة الإسماعيلية الشيعية، والتي ما زالت تحت حكم ما يسمى بالأغاخان.

- (بلدستان): تقع في الجنوب الشرقي من (جلجيت) بها معبر استراتيجي يربط الشمال الغربي من (كشمير) بـ(لاداكيا)، ويقطنها أناس من أصول وسط آسيوية.

- وادي (كشمير):

هو أهم أودية ولاية جامو و(كشمير) على الإطلاق -برغم كثرتها- ويعتقد علماء الجيولوجيا أنه كان بحيرة منذ ملايين السنين تسمى "ساتيار"، ولكنها تأثرت بزلازل عديدة كانت سبباً رئيسياً في ظهور الوادي، وقد سمي هذا الوادي (وادي كشمير)؛ لأن قبائل (الكاش كاست) سكنت فيه منذ القدم، وغالبية أهله من المسلمين ويتحدثون باللغة الكشميرية. تبلغ مساحة الوادي (15.520) كم²، ويرتفع (1700) متر عن سطح البحر، تحيط بالوادي (جبال البنجال) و(زانسكرار) من جميع جوانبه، والوادي تملؤه الحدائق التي يعود تاريخها للعصر المغولي. ويقطعها (نهر الجهلم) أحد أهم أنهار (كشمير)، وتبلغ المسافة التي يقطعها النهر في الوادي (177) متراً، ويصل إلى حدود (باكستان)، لكن تتوقف عند هذه الحدود الملاحه فيه حيث يصير ضحلاً وهائجاً بدرجة كبيرة.

المنطقة الهندية الكشميرية

(كشمير) الباكستانية يقطن ولاية (جامو وكشمير) ما يقرب من (13.379.917) نسمة؛ (70%) منهم من المسلمين والباقي من الهندوس والسيخ والبوذيين في مسافة تقدر بـ(222.236) كم². في عام 1586م، حكم المغول البلاد من قبل، ثم مرت حقبة حكم أفغانية منذ عام (1756م)، ثم استولى عليها السيخ عام (1819م)، وبسط المهرجا (رانجيت) الهندي سيطرته على (جامو) إلى (لاداكيا) في عام (1830م)، وكانت كبرى ولايات (الهند) الملكية.. حتى قبل تقسيم (كشمير) في عام (1947م).

المنطقة الهندية الكشميرية

مساحتها (139.000) كم² أي ثلثا مساحة الولاية، ويقطنها (10.069.917) نسمة. أما (كشمير) الباكستانية فيقطنها (2.585.000) نسمة، وتمثل مساحتها (8214) كم² من الثلث الباقي ما عدا جزءا احتلته (الصين) من (لاداكيا) منذ عام (1962م) تسمى (أكساي الصين)، وجزءاً من (كشمير) الباكستانية منذ عام (1963م).

أهم البلاد في الولاية هي (سرينجار): العاصمة الصيفية للجزء الهندي، وتقع في مركز (وادي كشمير)، وترتفع (1524) متراً فوق سطح البحر، ويخترقها (نهر الجهلم)، وتعتبر من أكثر المناطق جذباً للسياح، مشهورة بتلالها البديعة، والحدائق المغولية، وتشتهر أيضاً بصنع السجاد الكشميري المميز ولوحات الحرير والمنتجات الفضية، (80%) من سكان (سرينجار) يعملون بالزراعة وينتجون الأرز والقمح والذرة والفاكهة.

ومن المدن الهامة أيضاً (أنانتيج)، (45) كم من (سرينجار) والمعروفة بالأنهار التي يقدسها الهندوس، أما (بارمولا) (55) كم شمال (سرينجار) والمعروفة بالأشجار البستانية فهي ترتفع (1600) متر فوق سطح البحر، ومساحتها (622) كم². و(جولهارج) (51) كم من (سرينجار) ترتفع (2.730) متراً فوق سطح البحر ومشهورة بأشجار الأناناس والتوت، وقممها البيضاء ومروجها الخضراء، كما يمارس فيها السياح ألعاب الجولف والتزلج.

أما (فالجم) فتبعد (97) كم عن (سرينجار)، وترتفع (2190) متراً فوق سطح البحر، وأكثر ما يميزها القمم الجبلية الدائمة البياض حتى في الصيف.

(مظفر آباد) هي عاصمة (كشمير) الباكستانية، يمر بها نهر (الجهلم) و(النيلام)، محاطة بالجبال من كل جوانبها، وبنائها (مظفر شاه) من (أسرة الياмба) القديمة. أكثر ما يميزها حقول الأرز والذرة واختلاط القديم بالحديث، ويظهر في أفقها (جبل الماكرا) الشهير (3.890) متراً كما تعتبر مقاطعة بونش أهم مقاطعات (كشمير) الباكستانية.

التركيبة السكانية الأصلية

حسب إحصائية تمت عام (1941م) بلغ عدد سكان الولاية (4021616) نسمة، كان المسلمون يشكلون منهم نسبة (77%)، بينما الهندوس (20%)، و(3%) من السيخ والأقليات الأخرى. وحسب الإحصاء الذي قامت به (الهند) سنة (1981م)، بلغ عدد سكان (كشمير) المحتلة (5987389) نسمة، يشكل المسلمون نسبة (2.64%) منهم، والهندوس (25.32%)، والسيخ (23.2%) والبقية ما بين بوذيين ومسيحيين وأقليات أخرى.

وتعكس الإحصائيات التي قامت بها السلطات الهندية بعد تقسيم شبه القارة، انخفاضاً في النسبة المئوية التي يمثلها المسلمون، وارتفاعاً في نسبة الهندوس، غير أن هذا التغير في نسبة الهندوس إلى المسلمين غريب من نوعه، حيث إنه لم تتم الإشارة في الإحصائيات العديدة إلى أي عامل منطقي يقف وراءه كالهجرة أو معدلات تكاثر أو وفيات غير عادية، مما يوحي بأنه ربما كان مؤامرة هندية تهدف إلى تغيير البنية السكانية لغير صالح الأغلبية المسلمة.

ويبلغ عدد سكان (كشمير) الحرة (1983465) حسب إحصاء (1981م)، يمثل المسلمون أغلبية ساحقة منهم، وتتنوع البقية على الهندوس والمسيحيين والأحمديين والقاديانيين؛ إذ يتكون الشعب الكشميري من أجناس مختلفة أهمها الأريون والمغول والأتراك والأفغان، وينقسمون إلى أعراق متعددة أهمها كوشر ودوغري وباهاري، ويتحدثون عدة لغات أهمها الكشميرية والهندية والأوردو ويستخدمون الحروف العربية في كتابتهم.

دخول الإسلام (كشمير)

يعود تاريخ دخول (كشمير) الإسلام إلى القرن الأول الهجري، زمن (محمد بن القاسم الثقفي) الذي دخل السند ووصل إلى كشمير، وانتشر فيها خلال القرن الرابع عشر الميلادي، حيث اعتنق (رينجن شا) - حاكم كشميري بوذي - الإسلام في (1320م) على يدي سيد (بلال شاه) المعروف باسم (بلبل شاه).

وفي القرن السادس عشر ضمها (جلال الدين أكبر) سنة (1587م) إلى دولة (المغول)، واستمر الحكم الإسلامي فيها قرابة خمسة قرون من (1320م) إلى (1819م)، ويعتبر هذا "العصر الذهبي" لتاريخ الولاية، لما تمتع به الشعب الكشميري رفاهية وحرية وأمن وسلام تحت رعاية الحكام المسلمين.

على مدى خمسة قرون (1320 - 1819) انتشر الإسلام حتى أصبح أغلب سكان الولاية مسلمين. ونعمت البلاد بنوع من الاستقرار، وأثر مفهوم المساواة في الإسلام في خلق نوع من التعايش بين جميع الأقليات الدينية والعرقية. وازدهرت خلال هذه القرون العديد من الصناعات والحرف اليدوية كصناعة الغزل والنسيج.

وقد حكمها الإسلام خلال هذه القرون الخمسة من 1320 إلى 1819 على ثلاث فترات هي:

- فترة حكم السلاطين المستقلين (1320 - 1586).

- فترة حكم المغول (1586 - 1753).

- فترة حكم الأفغان (1753 - 1819).

وبعد شهدت كشمير فترات تاريخية متعددة كانت مليئة بالصراعات السياسية والفتن الطائفية خاصة بين البوذيين والبراهمة، وتعددت عوامل اشتعال هذه الصراعات ما بين دينية واجتماعية وسياسية، ثم حل هدوء نسبي من القرن التاسع إلى الثاني عشر الميلادي وازدهرت الثقافة الهندوسية بها.

حكم عائلة الدوغرا الهندوسية (1846 - 1947)

باع البريطانيون عام 1846 ولاية جامو وكشمير إلى عائلة الدوغرا التي كان يتزعمها غلاب سينغ بمبلغ 7.5 ملايين روبية بموجب اتفاقيتي لاهور وأمرتسار، واستطاع غلاب سينغ الاحتفاظ بسيطرته على الولاية وبقيت عائلته من بعده في الحكم حتى عام 1947.

الغزو السيخي في سنة (1819م)

قام حاكم (البنجاب) السيخي (رانجيت سينغ) بغزو (كشمير)، وحكمها حتى سنة (1846م) وأذاق شعبيها الويلات، ففرض الضرائب الباهظة وأجبر الناس على العمل دون أجر، وسنّ قوانين عنصرية ضد المسلمين، وأغلق العديد من المساجد ومنع إقامة الصلوات فيها، وكان دم المسلم أرخص من سواه، في حين كان القانون يعتبر ذبح بقرة جريمة عقوبتها الموت.

وكان المسؤولون يأخذون ضرائب على النوافذ والمواقف وحفلات الزواج، وعلى قطعان الماشية بل وحتى على مداخن بيوت المسلمين، وكان ذبح الأبقار ممنوعاً بموجب القانون وتوقع على فاعله عقوبة الإعدام، وكانت المساجد تابعة للحكومة، كما أن جريمة قتل المسلم كانت تعدّ أهون شأنًا من قتل غير المسلم، إضافة إلى سحق أي مظهر من مظاهر الاحتجاج السياسي بوحشية، ولذا فقد شهدت المنطقة حوادث عديدة تمّ فيها حرق عائلات مسلمة بأكملها بحجة انتهاك القوانين المذكورة، كما تم إغراق عمال مصنع الحرير التابع للحكومة عندما احتجوا على انخفاض الأجور سنة (1924م).

اندلاع حركة تحرير (كشمير)

اندلعت الحركة الشعبية الكشميرية في (1931م) حينما قام ضابط شرطة بمنع إمام مسجد من إلقاء خطبة الجمعة، وهو الأمر الذي دفع أحد الأشخاص ويدعى (عبد القدير خان) بإلقاء خطاب حماسي حول القرارات التي يصدرها الملك الهندوسي ضد المسلمين. وفي حادثة تناقلتها الكتب التاريخ الكشميري اهتماماً بالغاً وهي حادثة لها مدلولها الخاص، ففي (13 يوليو 1931م) اجتمع عدد كبير من المسلمين الكشميريين في فناء السجن لإعلان التضامن مع (عبد القدير خان) وحين حان وقت صلاة الظهر، قام أحدهم برفع

الأذان، وأثناءه أطلقت عليه القوات الأمنية النار فأردى شهيداً، فقام آخر ليكمل الأذان، فأطلقوا عليه النار، ثم قام ثالث ورابع، وما تم الأذان حتى استشهد (22) شخصاً، وتعرف هذه الحادثة في تاريخ (كشمير) باسم معركة مؤتة.

بداية القضية

- عندما سيطرت (بريطانيا) على (الهند) سنة (1846م) قامت ببيع ولاية (كشمير) لـ(غلاب سينغ) بمبلغ (5.7 مليون) روبية بموجب (اتفاقية أمريتسار) في (مارس 1846م)، غداة الحرب الأولى التي نشبت بين الإنجليز والسيخ، وقد علق (بريم ناث بزاز) على هذه الصفقة، وهو أحد الوجوه السياسية المعروفة في (كشمير) بقوله: "مليونان من البشر في وادي (كشمير) وجلجت بيعوا كما تباع الشياه والأغنام لمقامر غريب، دون أن يكون لهم أدنى رأي في الموضوع".
وقد استطاع (غلاب سينغ) بمزيج من الغزو والدبلوماسية أن يسيطر على (جامو وكشمير) بما في ذلك مناطق (لاداخ) و(بلتستان) و(جلجت)، وأنشأ نظام حكم لعائلة (دوغرا) التي حكمت (كشمير) حتى سنة (1947م).

- أصدر البرلمان البريطاني في 17 يوليو/ تموز 1947 قانون استقلال الهند الذي أنهى الحكم البريطاني لها، وتم تنفيذ القرار في 15 أغسطس/ آب من العام نفسه.

وأوعزت بريطانيا بعد انسحابها إلى تلك الإمارات التي كانت تحكمها في الهند بأن تنضم إما إلى الهند أو باكستان وفقاً لرغبة سكانها مع الأخذ بعين الاعتبار التقسيمات الجغرافية في كل إمارة، وتكونت تبعاً لذلك دولتا الهند وباكستان، غير أن ثلاث إمارات لم تتخذ قراراً بهذا الشأن هي حيدر آباد وجوناغاد وكشمير، ثم قرر حاكم إمارة جوناغاد المسلم أن ينضم إلى باكستان رغم وجود أغلبية هندوسية في الإمارة، وأمام معارضة هذه الأغلبية لقرار الحاكم دخلت القوات الهندية وأجرت استفتاء انتهى بانضمامها إلى الهند، وحدث الشيء نفسه في ولاية حيدر آباد حيث أراد حاكمها المسلم أن يظل مستقلاً بإمارته ولم تقره الأغلبية الهندوسية في الولاية على هذا الاتجاه فتدخلت القوات الهندية في 13 سبتمبر/ أيلول 1948 مما جعلها ترضخ للانضمام إلى الهند.

أما كشمير فقد كان وضعها مختلفاً عن الإماراتين السابقتين، فقد قرر حاكمها الهندوسي هاري سينغ -بعد أن فشل في أن يظل مستقلاً- الانضمام إلى الهند متجاهلاً رغبة الأغلبية المسلمة بالانضمام إلى باكستان ومتجاهلاً القواعد البريطانية السابقة في التقسيم. وقد قبلت الهند انضمام كشمير إليها في حين رفضت انضمام الإماراتين السابقتين إلى باكستان بناء على رأي الحاكمين بهما، وخاف من رد فعل الأغلبية المسلمة في إمارته فعرض معاهدتين على كل من الهند وباكستان لإبقاء الأوضاع كما كانت عليه وللمحافظة على الاتصالات والإمدادات، فقبلت باكستان بالمعاهدة في حين رفضتها الهند ومن ثم راحت الأمور تتطور سريعاً باتجاه الحرب.

- قامت القوات الهندوسية في إقليم (جامو) وحده بقتل أكثر من (300 ألف) مسلم، وأجبرت حوالي (500) ألف مسلم على الهجرة إلى (باكستان)، فتحولت (جامو) من مقاطعة ذات أغلبية مسلمة إلى مقاطعة ذات أقلية مسلمة.
وطبيعي أن تدفع هذه الأجواء المشحونة أفراداً من القبائل المسلمة في شمال غرب (باكستان) إلى دخول (كشمير) لمساعدة إخوانهم الذين تعرضوا للذبح، ومن ناحية أخرى كان المسلمون في مناطق (بونش) و(مظفر آباد) و(ميربور) في الولاية قد قرروا أن يرفعوا راية الجهاد لتحرير الولاية، وتمكنوا من تحرير هذه المناطق.

وأوشك المجاهدون على الوصول إلى عاصمة الولاية (سرينجر) وقد أعلنوا عن إقامة حكومة ولاية (جامو وكشمير الحرة)، في (24 أكتوبر 1947م)، حدث هذا عندما هرب الملك الهندوسي للولاية (هري سينغ) من (سرينجر) إلى (جامو) التي صارت ذات أغلبية هندوسية بعد المجازر الدامية التي تعرض لها المسلمون هناك في (26 أكتوبر 1947م).

وتزامنت هذه الأوضاع مع تزوير الحكومة الهندية وثيقة باسم الملك الهندوسي للولاية (هري سينغ) وجعلتها مبرراً لإدخال قواتها في الولاية في (27 أكتوبر 1947م)، رغم كون هذا الضم الإجمالي يخالف قرار تقسيم شبه قارة جنوب آسيا، الذي أقرته (الهند) و(باكستان)، وقام على أساس فكرة "الأمتين"، وهو ما يعني أن المسلمين في شبه القارة ليسوا جزءاً من القومية والحضارة الهندوسية، وإنما أمة مستقلة بذاتها لم تُدُنْ على أسس جغرافية، وإنما على العقيدة الإسلامية.

وطبقاً لهذه الفكرة جاء تقسيم شبه القارة الذي نص على أن المناطق والولايات ذات الأغلبية المسلمة ستكون ضمن إطار الدولة الباكستانية، فيما ستندمج الولايات والمناطق ذات الأغلبية الهندوسية للدولة الهندية التي ستقام على أسس علمانية؛ وتضم طوائف وديانات أخرى، وعلى هذا الأساس قام المسلمون الذين يقطنون الولايات ذات الأغلبية الهندوسية بالهجرة إلى موطنهم الجديد، وتعرضوا خلال سفرهم وتقلعهم إلى محن ومأس كثيرة، كان أخطرها المذابح التي تلقوا على أيدي الهندوس وهم في طريقهم إلى (باكستان).

وقد بيّن المؤرخ البريطاني الشهير (الاسترلامب) في كتابه (كشمير)؛ أن الوثيقة التي جعلتها (الهند) مبرراً لاحتلالها للأراضي الكشميرية هي وثيقة مزورة؛ لأن مندوب الحكومة الهندية (وي.بي. منين) الذي جاء بالوثيقة لم يتمكن من لقاء الملك لكونه مسافراً، ولم يصل الملك إلا بعد عودة المندوب إلى نيودلهي، ولم يوقع عليها.

وجدير بالذكر أن مؤتمر مسلمي (كشمير) في ذلك الوقت كان يعتبر الممثل الشرعي الوحيد للشعب الكشميري المسلم؛ حيث تمكن من الحصول على (16) مقعداً من أصل (21) مقعد خاص للمسلمين في برلمان الولاية، في انتخابات (يناير 1947م)، وكانت نسبة المسلمين في ذلك الوقت أكثر من (85%) من السكان؛ لذا فقرار مؤتمر مسلمي (كشمير) الانضمام إلى (باكستان) هو قرار الأغلبية.

ورغم ذلك ضمت الهند الولاية قسراً، مخالفة بذلك قرار التقسيم، وإرادة الشعب الكشميري المسلم.

نظرة تاريخية حول تفاعلات المسلمين في (كشمير) و دورهم :

كانت هناك ثلاث قوى سياسية في (كشمير) هي:

1- المؤتمر الوطني بقيادة (شيخ عبد الله) الذي كان يرغب في الانضمام إلى (الهند).

2- مؤتمر مسلمي (كشمير) بقيادة (تشودري غلام عباس) الذي كان يرغب في الانضمام إلى (باكستان).

3- (المهراجا هري سيند) الذي كان يفضل الاستقلال عن (باكستان) و(الهند)؛ لأنه كان يعلم أن الانضمام إلى أحدهما يعني زوال عرشه واستبدال حكمه المتسلط بحكومة ديمقراطية؛ ولذا فقد وضع المهراجا - أثناء التقسيم - كل قادة المؤتمرين الوطني والإسلامي خلف القضبان.

وهكذا عاش (80%) من الشعب المسلم مضطهدًا من قلة حاكمة لا تزيد على (20%)، وكان لهذا الأمر أثر بالغ في إحساس المسلمين بالمرارة والظلم؛ فأدى ذلك إلى ظهور انتفاضات للمسلمين في تلك المناطق، والمعروف أن المسلمين والهندوس في القارة الهندية تحالفوا معًا في معركة الاستقلال عن بريطانيا رغم التنافر والتناقض الديني، وبرزت الدعوات بتشكيل دولة للمسلمين في المناطق ذات الأغلبية المسلمة، وتأسست عام (1324هـ = 1906م) الجامعة الإسلامية التي أخذت تطالب باستقلال (الهند) بالتعاون مع حزب المؤتمر الهندي الذي كان يتزعمه (غاندي)، ومع التعصب الهندوسي بدأ حزب (الجامعة الإسلامية) يبنى فكرة قيام دولة مستقلة منفصلة للمسلمين.

وفي (كشمير) اشتد اضطهاد الهنادكة للمسلمين، الذين اجتمعوا وأسسوا (حزب المؤتمر الوطني الإسلامي) تحت زعامة (محمد عبد الله)، وضم الحزب بين صفوفه بعض الهندوس، وحضر جلسته الأولى سنة (1351هـ = 1932م) أربعين ألف شخص، غير أن هذا الحزب اعتبر فرعًا لحزب المؤتمر الهندي، كما تم تشكيل (حزب المؤتمر الإسلامي الكشميري) بزعمارة (شودري غلام عباس)، الذي دعا من أول يوم عقد فيه اجتماع للحزب إلى إنقاذ (كشمير) من براثن المهراجا الهندوسي (هري سيند)، وطالب بانضمامها إلى دولة (باكستان)، ولما رأى الهندوس نجاح حزب المؤتمر الإسلامي والتجاوب الواسع له بين سكان الولاية، عملوا على تأسيس فروع لحزب المؤتمر الهندي في (كشمير)؛ بالتفاهم مع المهراجا (هري سيند)، وذلك عام (1358هـ = 1939م)، وكان هدف هذا الحزب ضم الولاية إلى (الهند).

كما عمل الهندوس على الوقيعة بين الحزبين الرئيسيين للمسلمين، وهما: حزب المؤتمر الإسلامي، وحزب المؤتمر الوطني، وهو ما دفع (محمد علي جناح) زعيم مسلمي (الهند) ومؤسس دولة (باكستان) لزيارة (كشمير) سنة (1363هـ = 1943م) لرأب الصدع بين هذين الحزبين والعمل على ضمهما معًا في حزب واحد كبير يشمل مسلمي (كشمير)، إلا أنه لم يتمكن من ذلك لرفض (محمد عبد الله) هذا الأمر، وكانت الحكومة الكشميرية تضطهد رجال حزب المؤتمر الإسلامي؛ فاعتقلت الكثير منهم، ورفضت نتائج الانتخابات التي أجريت عام (1347هـ = 1928م) في الولاية التي حصل فيها الحزب على أغلبية المقاعد، بل رفضت أوراق ترشيح أعضاء ذلك الحزب.

وفي عام (1365هـ = 1944م) قام المسلمون بثورة، وقاطع الحزبان الكبيران في الولاية المهراجا، فقبض على (محمد عبد الله)، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، فأرسل له الزعيم الهندي نهرو محاميًا ليدافع عنه، وبعد مرور قرن على اتفاقية (أمريتسار) التي باعت فيها بريطانيا ولاية (كشمير)، أصدر البرلمان البريطاني قانون استقلال (الهند)، والمعروف أن (الهند) كانت تنقسم إبان الاحتلال البريطاني لها إلى قسمين أساسيين هما الإمارات والأقاليم، وكانت الأقاليم تخضع للحكم المباشر من البريطانيين، وعندما صدر إعلان تقسيم (الهند) إلى دولتين إحداهما مسلمة والأخرى غير مسلمة في (27 رمضان 1366هـ = 14 من أغسطس 1947م) أصبح (محمد علي جناح) أول رئيس للدولة الإسلامية الجديدة التي حملت اسم (باكستان). وأعطى قرار التقسيم الإمارات الحرية في أن تظل مستقلة أو تختار الانضمام إلى (الهند) أو (باكستان)، مع مراعاة الوضع الجغرافي والعوامل الاقتصادية والإستراتيجية، ثم رغبات الشعب، غير أن تطبيق هذا الأمر في الواقع كانت له بعض الاستثناءات الخطيرة، فمثلًا ولاية (حيدر آباد) و(جوناكاد) الواقعتان بالقرب من (باكستان)، كانتا ذات أغلبية هندوسية وإن كان حاكماها من المسلمين، إلا أن أخطر هذه الاستثناءات كان إقليم (كشمير) الذي كان يسكنه في ذلك الوقت أربعة ملايين نسمة غالبية من المسلمين وحاكمهم هندوسي.

واتفق البريطانيون مع حزب المؤتمر الهندي على أن تضم (كشمير) للهند، وكان الهدف من وراء ذلك أن تصبح (كشمير) بؤرة الصراع المزمع بين (الهند) و(باكستان)، وبالتالي لن تصبح هناك دولة قوية كبرى في شبه القارة الهندية تشكل تحديًا للمصالح التجارية والإستراتيجية للإنجليز في المنطقة. وشهدت (كشمير) قبل صدور قرار التقسيم حركة مقاومة عنيفة نظمها المسلمون ضد ممارسات الطائفية للحاكم الهندوسي، وقرر المؤتمر الإسلامي قبل صدور قرار التقسيم بأقل من شهر ضرورة الانضمام لـ(باكستان)، وقرر الشبان المسلمون أن يقوموا بحركة جهاد لتحرير الولاية وضمها إلى (باكستان).

وأمام هذا الوضع وقع المهراجا اتفاقًا مع (باكستان) بأن يبقى الوضع على ما هو عليه مع التعاون بين الولاية و(باكستان)؛ وذلك لأن (كشمير) كانت تتبع - قبل التقسيم - السلطات المحلية الموجودة في مدينة لاهور التي انضمت إلى (باكستان)، وبذلك أصبحت (باكستان) مسئولة عن الدفاع عن (كشمير) وعن شؤونها الخارجية باعتبارها جزءًا منها، وفي نفس الوقت ألف المهراجا عصابات وسمح لعصابات إرهابية هندوكية تسمى (آر. سي. سي) و(الجان سينج) و(الهندو مهاسابها) بممارسة عمليات إرهابية بشعة ضد المسلمين قتل خلالها عشرات الآلاف من المسلمين. فقامت مظاهرات عنيفة من جانب المسلمين بقيادة "جودري حميد الله خان" في (19 شوال 1366هـ = 5 سبتمبر 1947م) ردًا على هذه الاعتداءات؛ فتمتصت لها الشرطة بالرصاص؛ فسقط كثير من القتلى، وهم يطالبون بالانضمام إلى (باكستان).

القضية الكشميرية ومراحل تطورها

عرضت (الهند) قضية (كشمير) على مجلس الأمن الدولي في (1 يناير 1948م)، وقد انصرف مجلس الأمن الدولي إلى معالجة هذه القضية عبر عدد من القرارات، تضمنت اتفاقًا لوقف إطلاق النار في جامو و(كشمير)، واتفاقية للهدنة بين البلدين، وإجراء مشاورات مع اللجنة المشكلة من مجلس الأمن لتحديد الشروط العادلة والمنصفة التي تكفل التعبير الحر عن إرادة سكان (كشمير) وفق حق تقرير المصير.

وعلى رغم جهود مجلس الأمن مع الطرفين، فقد أخفقت الأطراف في إجراء الاستفتاء الإقليمي بفعل غياب أساس مشترك لإدارة الاستفتاء، بيد أن الإقليم خضع عمليًا للتقسيم بالقوة منذ ذلك التاريخ. وورد في تقرير ممثل الأمم المتحدة المستر "ديكسون" أن الحدود الهندية-الباكستانية الفعلية في دولة (جامو وكشمير) ستصبح لسنوات خطأ لوقف إطلاق النار، وبالفعل أدى اتفاق كراتشي في (27 يولييه 1949م) - لتحديد خط وقف إطلاق النار - إلى تشكيل الحد الحقيقي لسيادة الدولتين، حيث أفضى إلى تقسيم (جامو وكشمير)

بين (مظفر آباد) عاصمة لحكومة (آزاد كشمير) ونواة لدولة (كشمير الحرة) و(سرينا غار) العاصمة التقليدية لـ(جامو وكشمير) تحت سيطرة القوات الهندية المؤيدة لـ(الشيخ عبد الله) أسد كشمير الذي عارضت (باكستان) نفوذه واتهمته بالتعاون مع (الهند).

النزاعات بين (الهند) و(باكستان) خلال الفترة من أكتوبر 1947- ديسمبر 1971

أولاً: النزاع الأول (1947-1948م): بدأ النزاع الأول بين الدولتين في (أكتوبر 1947م) حول ولاية (جامو وكشمير). وكانت الولاية التي تقع في أقصى الشمال من شبه القارة الهندية في إقليم (الهimalايا)، أكبر الإمارات الهندية، حيث تبلغ مساحتها (84.500) ميلاً مربعاً تقريباً. وبلغ عدد سكانها حسب تعداد عام (1941م)، (4 ملايين) نسمة، منها (3 ملايين) مسلم، يحكمهم المهرجا الهندوسي (هاري سيند).

وفي (17 يوليو 1947م) أصدر البرلمان البريطاني قانون استقلال (الهند) الذي أنهى الحكم البريطاني، وتم تنفيذه اعتباراً من (15 أغسطس 1947م). وبناءً عليه، نشأت دولة (باكستان) الجديدة؛ وكان على الولايات والإمارات الهندية - طبقاً لهذا القانون - أن تنضم إما إلى (الهند) أو إلى (باكستان). وهذا ما حدث مع معظم الولايات والإمارات، إلا أن مهرجا ولاية (جامو وكشمير) لم يستطع أن يتخذ أي قرار سريع، وكان من الصعب تحقيق استقلال (كشمير)، لاعتمادها الاقتصادي على البلدين (الهند) و(باكستان).

وشهدت الولاية منذ (يوليو 1947م) ثورة مسلحة في إقليم (بونش) في الجزء الأوسط الغربي من (كشمير)، حيث تمكن الثوار من إقامة أول حكومة لـ (آزاد كشمير) أو (كشمير الحرة)، وقد أمدت (باكستان) الثورة بالسلح وأيدتها.

وفي (أوائل أغسطس 1947م) قامت جماعات إرهابية من الهندوس والسيخ بمذابح طائفية ضد المسلمين، أدت إلى فرار حوالي (5 ملايين) مسلم من المنطقة، لجأ معظمهم إلى أراضي (آزاد كشمير)، واشترك مهرجا ولاية (جامو وكشمير) وأعوانه في هذه الفتنة الطائفية، فاشتعلت منطقة الحدود بين (كشمير) و(باكستان).

وفي (14 أغسطس 1947م)، عقدت حكومة (كشمير) اتفاقاً مؤقتاً مع (باكستان) لتمتد الولاية بالمواد الغذائية وتدير المواصلات والبرق والبريد.

وفي (أوائل أكتوبر 1947م)، بدأ المهرجا يشكو من حصار اقتصادي تفرضه (باكستان) على (كشمير). وزعم أن (باكستان) لا تفي بالتزاماتها طبقاً لاتفاق (14 أغسطس)؛ فأرسلت (باكستان) السكرتير المساعد لوزارة الخارجية الباكستانية لتسوية الخلاف، ولكن المهرجا رفض إجراء أي مباحثات معه.

وفي (18 أكتوبر 1947م)، طلبت حكومة (كشمير) تحقيقاً محايداً لمشكلة الحصار الاقتصادي، وتضمن طلب التحقيق تهديداً لباكستان أنه في حالة عدم قبولها، ستقوم (كشمير) بطلب المساعدة من الأصدقاء، وبينما كانت (باكستان) و(كشمير) تتبادلان الاتهامات، بدأ رجال القبائل المسلحة غزو (كشمير) في (23 أكتوبر 1947م)، قادمين من مناطق شمال غرب (باكستان)، وواصل الغزاة تحركهم نحو العاصمة، ولم تكن قوات ولاية (كشمير) قادرة على صد هذا الغزو.

وفي (24 أكتوبر 1947م)، أرسل المهرجا يطلب مساعدة (الهند) العسكرية، وأعلن لورد (مونباتن) الحاكم العام للهند أنه لا يمكن إرسال أي قوات هندية إلا بعد انضمام (كشمير) إلى (الهند)، وأضاف أن انضمام مهرجا (كشمير) يجب أن يكون مؤقتاً لحين معرفة رغبات شعب (كشمير). وسرعان ما وقع المهرجا وثيقة انضمام (كشمير) إلى (الهند) وطلب الاستعانة بالقوات الهندية.

وفي (27 أكتوبر 1947م) وافقت (الهند) على انضمام (كشمير) إليها، وتوافدت القوات الهندية على (شري نجر) جواً مع أول ضوء لصباح هذا اليوم، وصدت رجال القبائل الذين كانوا على بعد خمسة أميال فقط من العاصمة.

وما إن علم (محمد علي جناح) الحاكم العام لباكستان بتدخل القوات النظامية الهندية، حتى أصدر أوامره في (27 أكتوبر 1947م) إلى الجنرال (جراسي) القائد البريطاني المؤقت للقوات الباكستانية لإرسال قوات باكستانية إلى (كشمير)؛ فاعتذر (جراسي) بأن ذلك يعني انسحاب جميع الضباط الإنجليز من الجيش الباكستاني.

وفي (أوائل نوفمبر 1947م) بعد تعزيز (الهند) قواتها في (كشمير)، بدأت عملياتها لتطهير المنطقة من رجال القبائل؛ فترجع رجال القبائل إلى مدينة (مظفر آباد).

وفي (أوائل نوفمبر 1947م)، اجتمع لورد (مونباتن) الحاكم العام للهند - بعد اعتذار (نهر) لمرضه - مع (محمد علي جناح) في (لاهور). وكانت هذه أول مباحثات هندية باكستانية تدور حول (كشمير)، ودعا (محمد علي جناح) إلى وقف القتال فوراً وانسحاب القوات الهندية ورجال القبائل المغيرين في وقت واحد وبأقصى سرعة من أراضي ولاية (جامو وكشمير)، وأن تتولى (الهند) و(باكستان) إدارة الولاية، وإجراء استفتاء تحت إشرافهم المباشر. وقد رفضت (الهند) هذه المقترحات. واستمر القتال في (كشمير)، خلال (شتاء وربيع 1948م).

وفي (أواخر مارس 1948م) بدأت القوات النظامية الباكستانية المشاركة في القتال، وتمكنت في (مايو 1948) من الدفاع عن قطاع (مظفر آباد)؛ مما اضطر القوات الهندية للتوقف. وصار القتال متقطعاً.

في (أوائل يناير 1948م) عرضت (الهند) النزاع على مجلس الأمن طبقاً للمادة (35) من الميثاق. وطلبت من مجلس الأمن الإيقاف الفوري للقتال وانسحاب الغزاة من ولاية (جامو وكشمير) فقط. ولم تطلب (الهند) تدخل مجلس الأمن في مسألة مستقبل الوضع في (كشمير).

وفي النصف الأول من عام (1948م)، أصدر مجلس الأمن أربعة قرارات بتواريخ: (17 يناير 1948م)، (20 يناير 1948م)، (21 أبريل 1948م)، (3 يونيو 1948م).

وكان أهمها القرار الثاني الذي نص على "تشكيل لجنة وساطة من ثلاثة أعضاء تختار أحدهم (الهند) والثاني (باكستان)، أما الثالث فيختار بواسطة العضوين السابقين. ومهمة اللجنة الذهاب فوراً إلى منطقة النزاع لتقوم بالوساطة بين أطراف النزاع". كما نص القرار الثالث على "زيادة عدد أعضاء لجنة الوساطة إلى خمسة أعضاء. وحدد مهمة اللجنة بالذهاب فوراً إلى شبه القارة الهندية بغرض تسهيل اتخاذ إجراءات استعادة السلام والنظام وإقامة استفتاء في (كشمير)".

تكونت لجنة وساطة الأمم المتحدة من تشيكوسلوفاكيا التي اختارتها (الهند)، والأرجنتين التي اختارتها (باكستان)، واختار مجلس الأمن بلجيكا وكولومبيا والولايات المتحدة، وسميت لجنة الأمم المتحدة للهند و(باكستان). وأجريت المباحثات. وفي (13 أغسطس 1948م) أصدرت اللجنة قرارها الأول، في ثلاثة أجزاء: الأول: ينظم وقف إطلاق النار. والثاني: يضع الشكل الأساسي لاتفاقية الهدنة. والثالث: خاص بالاستفتاء ومستقبل ولاية (جامو وكشمير). وقد أعطت اللجنة الأسبقية الأولى لوقف النار، وأن الاستفتاء لن يجري إلا بعد عقد الهدنة بين الدولتين.

وفي (5 يناير 1949م) اتخذت اللجنة قرارها الثاني، الذي اعتبرته مكملاً للقرار الأول، ونص على المبادئ الأساسية للاستفتاء، ونجحت اللجنة في تحقيق وقف النار بين الدولتين، ليصبح نافذ المفعول في (أول يناير 1949م).

وفي (يوليو 1949م) تمكنت اللجنة من عقد اتفاق بين الدولتين، لتحديد خط إيقاف النار، وعدم زيادة القوات على جانبيه، ولكنها فشلت في حل مشكلة قوات (أزاد كشمير)، وتحديد القوات الهندية التي ستسحب من (كشمير) بعد انسحاب القوات الباكستانية ورجال القبائل، وكذلك مشكلة إدارة المناطق الشمالية الجبلية للولاية، وظهر الخلاف بين الدولتين حول هذه المشاكل.

وفي (5 ديسمبر 1949م) قدمت لجنة الأمم المتحدة للهند و(باكستان) تقريرها الثالث والأخير إلى مجلس الأمن وأوصت فيه بتعيين فرد واحد ممثلاً للأمم المتحدة يقوم بالوساطة بين الدولتين حول المسائل التي لم تحل، وأعقب اللجنة عدداً من الوسطاء الدوليين.

وفي (17 ديسمبر 1949م)، عين مجلس الأمن رئيسه، الجنرال (مكناهتون)، وسيطاً غير رسمي للأمم المتحدة. وفي (12 أبريل 1950م)، عين مجلس الأمن سير (ديكسون).

وفي (30 مارس 1951م)، عين الدكتور (جراهام) ممثلاً للأمم المتحدة، وبعد أن أجرى مباحثات بين الدولتين، وقدم خمسة تقارير، كان آخرها في (27 مارس 1953م)، أكد فشل وساطته، خصوصاً في مسألة نزع السلاح في ولاية (كشمير)، واقترح إجراء مباحثات مباشرة بين قادة الدولتين.

وهكذا انتهت وساطة الأمم المتحدة، التي استمرت من عام (1948م) إلى عام (1953م)، بالفشل في حل نزاع (كشمير). وفي (16 أغسطس 1953م)، بدأت المباحثات المباشرة بين البلدين في (دلهي)، بين رئيسي وزراء الدولتين (جواهر لال نهرو) و(محمد علي بوجرا)، واتفقا على ضرورة إجراء استفتاء محايد، وعلى تعيين مدير للاستفتاء، ولجان من الخبراء العسكريين وغيرهم، لتقديم المشورة إلى رئيسي الوزراء. وأعقب اتفاقية (دلهي) تبادل المراسلات الكثيرة من خطابات وبرقيات بين الطرفين، والتي كشفت عن تصاعد الخلافات بينهما.

ثم ازداد موقف (الهند) تشدداً بعد أن انضمت (باكستان) إلى الحلف المركزي عام (1953م)، وحلف جنوب شرقي آسيا، عام (1954م)، وظلت قضية (كشمير) معلقة بين البلدين مع زيادة التوتر بينهما.

وفي مايو (1954م)، وقعت (باكستان) اتفاقية مساعدة الدفاع المتبادل مع الولايات المتحدة. وقد وجد "نهرو" في ذلك سبباً للتخلي عن التزاماته بعقد استفتاء في (كشمير). وكذلك صدقت الجمعية التشريعية في (كشمير) على انضمام الولاية إلى (الهند)، التي قامت بتطبيق الدستور الهندي على (كشمير).

وقد احتج (محمد علي بوجرا) على تراجع (نهرو) عن إجراء استفتاء في (كشمير) وعلى قرار الجمعية التشريعية في (كشمير) لانضمام الولاية إلى (الهند). وانتهت مرحلة المباحثات المباشرة بالفشل لتعود المشكلة مرة أخرى إلى الأمم المتحدة.

عودة النزاع إلى الأمم المتحدة مرة أخرى (1957-1960م)

وفي (16 يناير 1957م) اجتمع مجلس الأمن ليناقد طلب (باكستان)، وفي (24 يناير 1957م) أصدر قراراً يؤكد قراراته السابقة، وكذلك قرارات لجنة الأمم المتحدة للهند و(باكستان)، ونبه القرار الحكوميتين أن الاستفتاء الحر الذي سيجري تحت إشراف الأمم المتحدة، هو الذي سيحدد الوضع النهائي لولاية (جامو وكشمير)، وأن قرار الجمعية التشريعية في (كشمير) يعدّ عملاً غير شرعي ولا يغير من وضع الولاية؛ فاحتجت (الهند) على القرار بينما رحبت به (باكستان).

وفي (21 فبراير 1957م) اتخذ مجلس الأمن قراراً بتعيين رئيسه (جونار يارنج) وسيطاً دولياً جديداً لكي يبحث مع حكومتي (الهند) و(باكستان) أي مقترحات قد تؤدي إلى تسوية النزاع، ووضعا في اعتباره قرارات المجلس السابقة. وبعد أن قام (يارنج) بمباحثات في (الهند) و(باكستان)، قدم تقريره إلى مجلس الأمن في (أخر أبريل 1957م). واقترح أن تعرض الخلافات حول تنفيذ مقترحات اللجنة على التحكيم، ووافقت (باكستان) وعارضت (الهند)، وفشلت المهمة.

وفي (2 ديسمبر 1957م)، أصدر مجلس الأمن قراراً بتعيين دكتور (جراهام) - مرة أخرى - وسيطاً دولياً بين الدولتين لتنفيذ مقترحات اللجنة، وأجرى مباحثات بين الدولتين وقدم تقريره إلى مجلس الأمن في (18 مارس 1958م)، ووافقت (باكستان) على مقترحاته ورفضتها (الهند)؛ وبذلك توقفت جهود الأمم المتحدة.

الحوار الهندي الباكستاني (1960م-1964م)

في (أوائل أكتوبر 1958م)، تولى الجنرال (محمد أيوب خان) السلطة في (باكستان)، وأظهر اهتماماً بحل مشكلة (كشمير) سلمياً وبطريقة ترضي الجانبين.

وبدأت مرحلة حوار جديدة من الحوار، وأجرى (نهرو) مباحثات مطولة مع (أيوب خان) عندما زار (باكستان) لتوقيع معاهدة مياه السند في (19 سبتمبر 1960م).

وشهد عام (1961م) مجموعة من التصريحات لقادة الجانبين حول (كشمير). وأكدت (الهند) موقفها المتشدد بإعلانها أن المباحثات لتعديل خط إيقاف النار فقط.

وفي (11 يناير 1962م) طلبت (باكستان) نتيجة لجمود الموقف، عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لمناقشة مشكلة (كشمير). وأشارت ((باكستان) إلى فشل المفاوضات المباشرة بين الدولتين. واستمع المجلس في عدة جلسات إلى بيانات مطولة من الجانبين.

وفي (22 يونيو 1962م) قدم مندوب أيرلندا، مشروع قرار إلى المجلس، يحث الحكومتين على الدخول في مفاوضات مباشرة على أساس القرارات السابقة لمجلس الأمن، ولجنة الأمم المتحدة، وميثاق الأمم المتحدة. واستخدم الاتحاد السوفيتي حق الفيتو لإسقاط القرار.

أدى إخفاق الجهود التي بذلت لإجراء استفتاء لسكان (كشمير) تحت إشراف الأمم المتحدة إلى انصراف كل من (الهند) و(باكستان) لمعالجة الموقف تبعاً لمصالحه القومية، بعيداً عن أي التزامات إقليمية بينهما. فالهند دعمت إنشاء الجمعية التأسيسية في الإقليم التي أقرت دستور الولاية متضمناً الاعتراف بأن دولة (جامو وكشمير) ستبقى جزءاً مكتملاً من اتحاد (الهند). وفي (أواخر عام 1962م)، بدأت فكرة العودة إلى المفاوضات المباشرة بين (الهند) و(باكستان) لحل مشكلة (كشمير).

فقد حدث تغير خطير في شبه القارة الهندية بنشوب الحرب الصينية الهندية وهزيمة القوات الهندية. وطلبت الحكومة الهندية المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. ووصل على عجل إلى شبه القارة الهندية السيد (دنكن ساندز) وكيل وزارة الخارجية البريطانية والسيد (أفريل هاريمان) السكرتير العام المساعد في وزارة الخارجية الأمريكية. وتمكنا من إقناع (نهر) بعودة المفاوضات المباشرة مع (باكستان).

وفي (29 نوفمبر 1962م) صدر بيان مشترك للدولتين، يعلن عن إجراء مباحثات على المستوى الوزاري للتمهيد للاجتماع النهائي بين (أيوب خان) و(نهر) لحل النزاع حول (كشمير). وعقدت المباحثات بين الوفد الهندي برئاسة (سوران سيند) والوفد الباكستاني برئاسة (ذو الفقار علي بوتو) في المدة من (27 ديسمبر 1962م) حتى (16 مايو 1963م) على مدار ست اجتماعات منفصلة.

وفي (16 مايو 1963م) انتهت الجولة السادسة والأخيرة في (نيودلهي) دون إحراز أي تقدم؛ نتيجة للخلاف العميق في وجهات النظر. وصدر بيان مشترك أعلن عدم الوصول إلى اتفاق نحو تسوية مشكلة (كشمير).

ونتيجة للحرب الهندية الصينية واحتلال الصين أراض تدعي (الهند) ملكيتها (التبت)، مما أدى إلى تغيير جذري في الحدود الصينية الهندية على حساب الحدود بين (كشمير) وكل من سينكيانج والتبت.

وقد أدى ذلك إلى تطور العلاقات الصينية-الباكستانية، وتجسد ذلك في توقيع إعلان اتفاق الحدود بينهما في (2 مارس 1963م)، الأمر الذي أدى إلى تعقد الموقف الأمني بالنسبة إلى (الهند)، التي اتهمت (باكستان) والصين بالتصرف في حقوق شرعية للهند، على الرغم من أن الاتفاق المذكور عُقد مؤقتاً إلى حين توصل (الهند) و(باكستان) لحل شامل لمشكلة (جامو وكشمير)، إذ بالإمكان عقد اتفاق دائم يحل محل الاتفاق المؤقت.

إن الاتفاق الباكستاني - الصيني، في الوقت الذي يؤمن خاصرة الصين في (كشمير) في أي أزمة عسكرية قد تحدث مع (الهند)، فإنه يحقق مجالاً أفضل لباكستان للمناورة وممارسة الضغط إزاء (الهند)، في الوقت نفسه الذي عزز موقع (باكستان) الإقليمي إزاء الولايات المتحدة الأمريكية والغرب باتجاه تعزيز الدعم المقدم لباكستان لضمان المصالح المشتركة في جنوب آسيا، الأمر الذي قاد بدوره إلى تعزيز العلاقات الهندية-السوفيتية.

وفي الفترة من (ديسمبر 1963م) إلى (يناير 1964م)، توتر الموقف بصورة خطيرة، نتيجة اضطرابات طائفية بين المسلمين والهندوس، كادت تؤدي إلى صدام مسلح بين الدولتين، وأمكن تهدئة الموقف وتجنب الصراع المسلح وإن ظل التوتر قائماً في الإقليم، مما دعا الدولتين إلى زيادة تسلل أفرادها المسلحين داخل الإقليم لتدعيم الشعب الذي يؤيده. وقد تطور ذلك إلى نشوب الحرب بين الدولتين في (سبتمبر 1965م).

وبينما كانت الجهود تبذل لتحسين العلاقات الهندية الباكستانية، فوجئ الجميع بتصريح (نهر) لصحيفة (الواشنطن بوست) أن هدف (الهند) النهائي هو قيام اتحاد هندي باكستاني. وأثار هذا التصريح غضب وشكوك (باكستان) من أن (الهند) تريد ابتلاعها وتوحيد شبه القارة الهندية، ولو بالقوة. ولجأت (باكستان) مرة أخرى إلى مجلس الأمن.

وفي (16 يناير 1964م)، طلبت (باكستان) من مجلس الأمن عقد اجتماع عاجل للنظر في مخالفات (الهند) لقرارات المجلس بالنسبة لـ(كشمير). واجتمع المجلس دون إصدار أي قرار. وبينما كان مجلس الأمن يناقش مشكلة (كشمير)، أفرجت (الهند) عن (الشيخ عبد الله) في (8 أبريل 1964م).

وفي (29 أبريل 1964م)، أجرى محادثات مع (نهر) حول (كشمير) ثم ذهب إلى (باكستان) وأجرى محادثات مع (أيوب خان) في (24 مايو 1964م)، وكانت فكرة الوساطة التي يقوم بها (الشيخ عبد الله) بين (الهند) و(باكستان) هي ما سماه (نهر) الطريق الدستوري لحل مشكلة (كشمير)، إما بقيام اتحاد بين (الهند) و(باكستان) تكون فيه (كشمير) جزءاً من (الهند) أو قيام حكم ثنائي هندي باكستاني لـ(كشمير) مما يوجد علاقة دستورية بين (الهند) و(باكستان). ورفضت (باكستان) هذه المقترحات لأنها كانت ترى فيها خطط (الهند) المستمرة لإلغاء تقسيم شبه القارة الهندية الذي تم في (1947م).

وفي (26 مايو 1964م)، أعلن (الشيخ عبد الله) في (روالبندي) أن (أيوب خان) و(نهر) سيتقابلان، في (نيودلهي). وفي (27 مايو 1964م)، توفي (نهر) وتلاشت الآمال في عقد مؤتمر قمة بين رئيسي الحكومتين. وتولى (شاستري) رئاسة الحكومة الهندية. وعقد أول اجتماع له مع (أيوب خان)، في (أكتوبر 1964م)، في (كراتشي)، لحل مشكلة (كشمير).

وفي (4 ديسمبر 1964م)، اتخذ (شاستري) خطوة جريئة لم يقدم عليها (نهر) خلال الستة عشر عاماً الماضية، منذ بدأت مشكلة (كشمير)، وذلك بضم (كشمير) نهائياً إلى (الهند)، وإغلاق باب المفاوضات والتسوية تماماً. وأعلنت الحكومة الهندية إلغاء الوضع الخاص لـ(كشمير)، بناءً على المادة (370) من الدستور الهندي، وبذلك أصبحت (كشمير) ولاية هندية، وجزءاً لا يتجزأ من (الهند).

وعقب ذلك أصدر الرئيس الهندي، في (21 ديسمبر 1964م)، قراراً جمهورياً بناءً عليه تولى سلطات ومهام كل من الحكومة والجمعية التشريعية في (كشمير).

واحتجت الحكومة الباكستانية لدى (الهند) على ضم (كشمير) إليها، وعدم التمسك بالالتزامات الدولية، ومعارضة رغبة شعب (كشمير).

وعمل الإجراء الهندي الجدي على إبعاد مشكلة (كشمير) عن المناقشة الدولية والداخلية. وكان على (باكستان) أن تجعل الباب مفتوحاً لمناقشة المشكلة. وزاد من مخاوف (باكستان) إعادة (الهند) تسليح قواتها. وهكذا تحول (أيوب خان) إلى التفكير في سياسة استخدام القوة والتخلي عن الوسائل السياسية، مما جعل العمل العسكري أمراً لا يمكن تجنبه. وبدأت (باكستان) تستعد للحرب.

مؤتمر طشقند 1966

كانت الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية على أشدها في منتصف الستينيات وخشيت موسكو من استغلال الاضطرابات الإقليمية في آسيا الوسطى لصالح المعسكر الغربي أو لصالح الصين التي لم تكن على وفاق متكامل معها آنذاك، فحاولت التدخل بقوة في الصراع الدائر بين الهند وباكستان بشأن كشمير ورتبت لمؤتمر مصالحة بينهما عقد في يناير/ كانون الثاني 1966 بطشقند، وبعد مفاوضات مضمّنية بينهما توصل الطرفان إلى تأجيل بحث ومناقشة قضية كشمير إلى وقت آخر، وبوفاة رئيس الوزراء الهندي شاستري المفاجئة إثر نوبة قلبية انتهى المؤتمر إلى الفشل.

حرب 1971

عاد القتال بين الجارتين ليتجدد مع مطلع السبعينيات إثر اتهامات باكستان للهند بدعم باكستان الشرقية (بنغلاديش) في محاولتها الانفصالية، وكان الميزان العسكري هذه المرة لصالح الهند الأمر الذي مكّنها من تحقيق انتصارات عسكرية على الأرض غيرت من التفكير الإستراتيجي العسكري الباكستاني وأدخل البلدين في دوامة من سباق التسلح كان الإعلان عن امتلاك كل منهما للسلاح النووي أهم محطاته. وأسفر قتال 1971 عن انفصال باكستان الشرقية عن باكستان لتشكل جمهورية بنغلاديش.

اتفاقية شمال 1972

دخل البلدان في مفاوضات سلمية أسفرت عن توقيع اتفاقية أطلق عليها اتفاقية شمال عام 1972، وتنص على اعتبار خط وقف إطلاق النار الموقع بين الجانبين في 17 ديسمبر/ كانون الأول 1971 هو خط هدنة بين الدولتين. وبموجب هذا الاتفاق احتفظت الهند ببعض الأراضي الباكستانية التي سيطرت عليها بعد حرب 1971 في كارغيل تيثوال وبونش في كشمير الحرة في حين احتفظت باكستان بالأراضي التي سيطرت عليها في منطقة تشامب في كشمير المحتلة.

دعوى أن اتفاقية سمل عام (1972م) تُلغي القرارات الدولية:

ومن المبررات التي تتذرع بها الحكومة الهندية لرفض القرارات الدولية هو أن (اتفاقية سمل) التي وقّعها رئيسة وزراء (الهند) (أنديرا غاندي) مع نظيرها الباكستاني (ذوالفقار علي بوتو) عام (1972م) تلغي القرارات الدولية الخاصة بالقضية الكشميرية وتمنع (باكستان) صراحة من تأييد مطالب الشعب الكشميري المسلم لتقرير مصيره، أو رفع القضية إلى المحافل الدولية، وهذا الادّعاء لا أساس له من الصّحة؛ إذ يبيّن من البند رقم (أ) للاتفاقية بأن العلاقات بين الدولتين ستقوم وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة وموائيقها، كما ينص البند رقم (103) من ميثاق الأمم المتحدة على أنّ أيّ اتفاقية تتناقض مع قرارات الأمم المتحدة تعتبر ملغية، فالاتفاقية لا تلغي القرارات الدولية الخاصة بقضية (كشمير) ولا تمنع (باكستان) من القيام بواجبها تجاه القضية الكشميرية حيث إنها طرف أساسي ورئيسي فيها.

- ومن مفاجآت المفاوضات بين (إسلام آباد) و(نيودلهي) أيضاً ارتفاع حدة التصعيد والتوتر بين قوات البلدين عام (1984م)، تبعها محاولات من الجانبين لتهدئة الأجواء، وكاد الرئيس الباكستاني (ضياء الحق) أن يوافق على لقاء رئيسة الوزراء الهندية (أنديرا غاندي)، غير أن مجموعة من حرس غاندي الشخصيين سبقوه إليها وَاغتالوها في منزلها لتتحطم آمال السلام والاستقرار في جنوب آسيا. - ومن الوقائع الهامة في تاريخ العلاقات الهندية الباكستانية، ما حدث في صيف عام (1999م) حين اقترب البلدان من دخول حرب شاملة (أزمة كارجيل) - وهي مقاطعة جبلية وعرة مقسمة بين شقي (كشمير) - التي جاءت بعد شهرين فقط من إعلان لاهور الموقع بين رئيسي وزراء البلدين (نواز شريف) و(أتال بهاري فاجباي)؛ حيث تعهّد الطرفان ببذل جهدهما لتطبيع العلاقات، غير أن ارتفاع حدة التوتر في (كارجيل) حولت أجواء السلام إلى أجواء حرب، وما إن انتهت الأزمة بين (الهند) و(باكستان) حتى أصبحت أزمة باكستانية داخلية انتهت بالانقلاب على نواز شريف.

في (ربيع 1999م)، وفي حين كان ثمة تقارب يحصل ما بين (الهند) و(باكستان)، قام جيش صغير مؤلف من ميليشيات باكستانية واستقلاليين كشميريين بالنسّل داخل (كشمير) الهندية، واحتلّ عدّة مواقع استراتيجية في الجبال المرتفعة التي تخترق المنطقة. أعقب ذلك نشوب معارك، وتدخل الطيران الهندي قاصفاً بكثافة مواقع الثوار، لكن سرعان ما تبين له أنّ كل كيلومتر يتطلّب استرجاعه تدخل القوات البرية مدعومة من المدفعية، وراح الطيران والمدفعية الهنديين يقصفان المنطقة لأسابيع. وعانت القوات البرية الهندية لإعادة احتلال المواقع التي يحتلها الثوار في عدّة قمم استراتيجية. وبالتالي مع المعارك الدائرة، بدأت جهود خجولة لإحلال السلام دون أي نتيجة تُذكر. وببطء، أعادت القوات الهندية التحكم بالقمم التي تركها الثوار الواحدة تلو الأخرى.

وفي (10 يوليو 1999م) توافق البلدان على الانسحاب المشترك من مرتفعات (كشمير). وطيلة أيام تلت، استمرّت المعارك منفردة في حين كان الثوار المسلمون يُخلون مواقعهم بناء على طلب (باكستان) التي تعرّضت لضغط من (واشنطن). لكنّ المشكلة بقيت على ما هي، وبعد أشهر ارتفعت حدّة التوتر مع انفجار قنبلة في سوق (سرينغار) أوقعت (17) قتيلاً وحوالي (20) جريحاً. وفي (13 كانون الأول 2001م)، قام فريق كوماندوز انتحاري مؤلف من خمسة رجال، بمهاجمة البرلمان الهندي في نيودلهي فقتلوا تسعة أشخاص، في حين كان المكان مزدحماً بعدد من الوزراء ومئات النواب. ولكن بأعجوبة، لم يُصب أحد من هؤلاء لا من

جراء الهجوم ولا من الرد الذي قامت به قوات الأمن الهندية التي حاصرت المكان بسرعة وتمكنت من قتل أربعة من الإرهابيين في حين فجر الأخير نفسه.

وبالرغم من أن الحكومة الباكستانية أدانت العملية ونفت أي تورط لها فيها، فإن الحكومة الهندية تستمر في الاعتقاد بأن (باكستان) تدعم المجموعات الإرهابية الاستقلالية الموجودة في (كشمير) و(الهند).

وصرح رئيس الوزراء الهندي الذي لم يكن حاضراً في المجلس خلال الهجوم: "لم تكن الحادثة فقط هجوماً على المبنى، بل هي تحدّ للبلاد بأسرها. وسوف نقبل هذا التحدي..."

ولقد كان ذلك كافياً لتأجيج العداوة بين (الهند) و(باكستان) اللتين عادتا إلى تبادل نيران المدفعية والأسلحة الخفيفة على طول خط التماس في (كشمير). وقد سقط العشرات في هذه المناورات. واعتبر أكثر من (100 ألف) مدني في حالة الخطر، وتمّ بالفعل ترحيل 30 ألفاً منهم. ويبدو أن الحرب في (كشمير) لم تكن يوماً وشيكة كما كانت عليه في المرحلة الأخيرة.

وفي (كانون الثاني 2002م)، وبمناسبة انعقاد قمة اتحاد بلدان آسيا الجنوبية للتعاون الاقليمي، التقى رئيس وزراء (الهند) (أتل بهياري فاجبايي)، بالرئيس الباكستاني (برويز مشرف)، في محاولة لتهدئة الوضع وإحلال السلام في (كشمير)، لكنّ اللقاء لم يتعدّ التّصافح بالأيدي لا أكثر. وبالرغم من أن (الهند) قد اعترفت بأنّ جارتها تبذل بعض الجهد لمكافحة الإرهاب، فإنها لا تزال ترتاب في ذلك وعلى استعداد دائم لعبور خطوط التماس في (كشمير).

وخلال الفترة التي تلت الهجوم على البرلمان الهندي، استمرّ الوضع في التدهور ما بين إسلام آباد ونيودلهي كما استمرت المذابح الدينية والعمليات الإرهابية بحيث تفاقمت الأصولية والحقد لدى الفريقين.

وفي (14 مايو 2002م)، وفي حين كان رئيس وزراء (الهند) يزور مدينة (جامو)، عاصمة (كشمير) الشتوية، قام مسلحون كشميريون بقتل عدد من نساء الجنود الهنود وأطفالهم في بيوتهم، في إثبات وحشي منهم للعسكريين هؤلاء بأنّ وجودهم في المنطقة لا يحمي بشيء مواطنيهم في (كشمير) ولا حتى أفراد عائلاتهم.

وفي (21 مايو 2002م)، اغتيل (عبد الغني لون) أحد الزعماء الانفصاليين المسلمين خلال مراسم جنازية بعد أسبوع من مذبحه (14 مايو)، على يد مسلحين لم تُعرف هويتهم. ولما كان (لون) زعيماً لتجمّع يضم (20) حزباً انفصالياً مسلماً، فقد بدا واضحاً أنه قتل انتقاماً للمذبحه الأخيرة؛ مما ساعد على تأجيج الصراع في المنطقة.

وخلال (مايو 2002م)، اشتعلت عمليات استعراض القوة بين (نيودلهي) و(إسلام آباد) اللتان تدّعيان العمل لتفادي الحرب؛ فقامت القيادة الباكستانية - ضاربة عرض الحائط بشجب المجموعة الدولية - بإجراء سلسلة تجارب لإطلاق صواريخ قادرة على بلوغ أهداف تقع على بُعد مئات الكيلومترات داخل الأراضي الهندية.

وهكذا رسخت نهائياً في اللغة العسكرية الهندية والباكستانية عبارة الحرب النووية. ومع أن أيّاً من البلدين لم يكن يرمي إلى استعمال السلاح النووي ضد جاره، إلا أنّ الاثنين كانا يُلمحان إلى اللجوء إليه إذا دعت الحاجة.

السلاح النووي

في (16 مايو 1974م)، فاجأت (الهند) العالم بأسره بإجرائها سلسلة من ست تجارب نووية تحت سطح الأرض في موقع (تار). وقد أحدث هذا الأمر صدمة عميقة لدى الدول الأصدقاء والأعداء.

وانطلقت (باكستان) في سباق محموم يهدف إلى تطوير قنابل نووية وصواريخ بالستية قصيرة ومتوسطة المدى لمواجهة التفوق الهندي، ولتحقيق توازن الرعب مع جارتها اللدودة.

ويُعتقد أنّ (الهند) تملك منذ أواسط الثمانينات أسلحة نووية عملياتية مركزة على صواريخ يبلغ مداها مئات الكيلومترات، فإنّ الصواريخ النووية التي تملكها (باكستان) اليوم وهي من طراز (غوري)، قادرة على بلوغ مسافة (1500) كلم.

وفي العام (1988م)، وقّعت (الهند) و(باكستان) معاهدة عدم اعتداء على المواقع النووية لديهما. إلا أنّ ذلك لا يدعو إلى الطمأنينة لدى شعوب المنطقة.

ففي العام (1996م)، رفضت (الهند) التوقيع على المعاهدة الدولية لحظر التجارب النووية، وأكّدت رفضها هذا بشروعها في (11 مايو 1998م) بإجراء سلسلة من ست تجارب نووية جوفية.

وبعد أسبوعين، ردّت (إسلام آباد) بإجراء سلسلة من التجارب النووية الجوفية في صحراء (بالوشستان).

وبحسب (البينتاجون الأمريكي) فإنّ حرباً نووية قد تقع بين (الهند) و(باكستان) سوف تحصّد في مرحلتها الأولى حوالي (12 مليون) قتيل على الأقل وأكثر من (7 ملايين) جريح.

إلا أنّ قضية (كشمير) لا تقتصر على الصراع الدائر بين (الهند) و(باكستان)؛ فقد ذكر (أليف الدين الترابي) - رئيس تحرير مجلة (كشمير) المسلمة في حوار أجري معه في (26 نوفمبر 2006): لقد بلغ عدد الجيش الهندوسي في (كشمير الهندية) حوالي (800

ألف) هندوسي، يقومون بقتل ما بين (10-15) مسلماً يومياً، في ظلّ تعميم إعلامي غير مبرر، كما بلغ عدد الشهداء خلال (15) عاماً من المدنيين الأبرياء رجالاً ونساءً وأطفالاً (88942)، هذا غير الاغتيالات للقادة السياسيين وغيرهم، والتي بلغت (450)،

غير الشهداء من العلماء والمشايخ وأئمة المساجد الذين اغتيل منهم (470)، وعدد الجرحى من الرجال والنساء والأطفال (100 ألف)، وعدد المسجونين من الرجال والنساء والأطفال يبلغ (7500)، كما يبلغ عدد المفقودين في السجون حوالي (10 آلاف)،

ويبلغ عدد الشباب الذين أصبوا عاجزين عن الإنجاب نتيجة التعذيب في السجون (9500)، كما بلغ عدد المهاجرين الذين هاجروا من (كشمير المحتلة) والمصابين على الحدود (50 ألفاً)، وعدد الموظفين الذين تمّ عزلهم من وظائفهم بالآلاف، وعدد الأرامل من

النساء المسلمات اللاتي انتهكت أعراضهن جماعياً (10 آلاف)، وعدد الأرامل من النساء (40 ألفاً)، وعدد المسلمات الشابات اللاتي استشهدن بسبب هتك العرض (5000)، كما يبلغ عدد المساجد التي دُمّرت أو أُحرقت (550)، ويبلغ عدد البيوت والدكاكين والمدارس التي أُحرقت بالبارود والبنزين حوالي (100 ألف)، وتبلغ عدد الانعام التي أُحرقت حية بالآلاف، كما بلغت قيمة البساتين

والحبوب الزراعية والغابات التي أُحرقت بملايين الدولارات.. هذا غير القوارب التي أُحرقت في بحيرة (دل) في (سرينغار).